

انذ فاعه ان الحجر مغلفة كونه ماوى الجن والهوام والحيوان الصغار فكله فيه لذك واما مهيب الريح
بعض الجهات مغلفة له حتى يكره استقبالها واستند بارها نظر الاحتمال وهو منه انتهى وقال في التفتة ان
جهة هبوبها الغالب في ذلك الزمان فيكرم وان لم تكن هابة بالفعل انتهى قال ابن قاسم لكن محله ان كان
متوقفا بوجهه والافلاك اهتد ومنه عليه مرثى من شئ على ان المراد ما تهيب بالفعل قال ستم ثم وافق من على ان
المراد ما تهيب فيه بالفعل ووطن انها تهيب فيه انتهى قوله ومنه المراد حميض المشتركة اي من مهيب الريح
وراية في فتاوى سيدع البصر بما نصه المراد بالمراد حميض المشتركة ما يقع في المدرك والربط ويجوز ان
والجوامع من اتحاد امر حميض متعددة المنافع متعدده في البناء المعد لاستقرار النجاسة فيبني بنا وبسائر
مسقوفين يسمى في عرف اهل الحرمين ومصر بابيا مرميا بواحدة وتحتية مشددة وتفتح اليه من اذن
متعددة ويبنى لكل مغنر حايط يستتره عن الاعين له باب يخص به فالبناء الواحد الذي هو معد
النجاسة ومستقرها هو رتبة تلك وفيه تلك المنافع ويجمع فيه ما يسقط منها من الاقنار وطهنة
صورت على التقرىب بالهاش واما وجه الكراهة فهو ان الهوا ينقذ من احد ما مستقلا فاذا برز في
من منفذ اخر فبذره الرشا شئ لا قاضي الحاشية اما قولنا لسا لظهور سبق اولئك الخ فلا حاجة الى معرفة سبق
لان هذا امر جمعي الجنس وهو قاض بالقبول ذكر من افراد مهيب وان القسمة المترتبة متحققة فيه واما الغرض
الذكر والمغزول عن الحاشية فهو تام لانه اذا قيد بوقت هبوب الريح فيكون مرجحاً بل يكره من جهة هبوب
الريح وايضا في مرجحاً لا يكون ذلك اذا لم يجمع مرجحاً في بعض في العرف بالبول فقط وقسمه في القاموس
بالحتم قال وقد يكتفي به عن مطرح العدم انتهى وظاهر انه لم يرد تخصيصها بما اذ هو شوق لم يعبر عنها
نعم بل اراد ان لا يختص بالبول كما في البالو حيث خصت بالبول وموضوعها لغة اعم منه وعبارته القاموس
بشخص صيغة الراس جري فيها ماء المطر ونحوه وقد وقع في الحاشية المذكورة بعد ما نقله السالكين انما انشد
وقال في شرح مسلم المراد حميض جمع مرجحاً وهو البيت المغنر لقضاء حاجته الانسان اي التعوطا انتهى وكان
تخصيص الحاجة بالتعوط هو الذي حملته تعوقه المراد حميض جري في نفسه المشترك وقد علمت ما في المراد
بالعبارة المذكورة وان كان ظاهرها التخصيص الحق احق بالاتباع والافعالته وتحقيقه اشهر من ان يذكر انتم
عبارة فتاوى سيدع البصر بوجهها ومنها نقلت وكتب على هامش الفتاوى شيخ شيخنا المشيخ محمد طاهر
الكوراني لعلمه اراد عرف الحرمين وما والاها والافقد اخبر في شيخ عبد المحسن ان مرجحاً من
موضع البول في المرجحاً غير موضع الغائط فهو وان كان مرجحاً واحداً لكن البول يكون في قاعه بل الجاسو
على برص المرجحاً وينظ الى ميزاب يصيب في غير بئر الغائط فيصدق حينئذ ان مرجحاً يخص البول ومرجحاً يخص
الغائط في مرجحاً من موت والعلامة بانحصر من اهل حزموت فلان ترى بقوله لعله راده بالمشتركة اذ هو
خلاف عرف بلاده ومولانا بقوله لم يسمع لعله بالنسبة لمن يبحث عن مرجحاً بقية الاقطار والالسمع ما فصر الان
وزال الاشكال في تعيينه انتهت عبارة شيخنا محمد طاهر على ما مشرفنا وما كسيدر عمر ومن خطه نقلت قال كاتبه وكل
التفسيرين فالكراهة موجودة في المراد حميض المذكورة اذا كانت قضاة والحاجرة وقت هبوب الريح سواء كان
الحاجرة صلباً او لينة ومستقرها كالمستقر كالبول والغائط كما هو الغالب لان الغالب على قاضي الحاجة التعوط
حزب البول مع الغائط ومن العلوم انه ليس عليه افراد البول في محله مع حصر الغائط له فلو علم قولهم ان البول
في محل الغائط وعرفنا بجهت الكراهة حينئذ على كلا التفسيرين اذا كان الريح هاباً والاراعلم قوله بل يستدل
قال في اليعاب والحاصل ان ان كان ببول ويتعوط ما يكره استقبالها واستند بارها والبول فقط كراهة
استقبالها ويتعوط ما يكره له استند بارها فكلهم ذلك كله من التعليل بخوف عود الرشا شئ عليه

111

انتهى قوله في طريق الناس قال في التفتة المراد هنا كل ما يقصد لغرضه كعبشة او مقبلة فيكم ذلك ان اجتمعوا
لجئوا والا فلا انتهى وقيد الطريق في اليعاب بالمسلك قال الشارح في شرحه دون المحبوس قوله لما صح هو في
صحيح مسلم قوله وقسرها اي حيث قالوا وما للمعائن قال الذي يتخلى في طريق الناس وفي ظلمهم وفي طريقة
السلطن ويحاسبهم والمعائن محمولان عن المعائن المعبأة وتجليها المعن عابدة اضمين لهما بما في قوله وفي
سرواية اللعائن الثلاث هي في ايدى داود وغيره باسناد جيد انقول المعائن الثلاث البرزخ في الموارد وقاعة الطريق
والظلم والمعائن مواضع اللعن والموارد طريق الماء والبرزخ التعوط وما في مسكوة على المختار وما في التفتة في الغنما
ذكر في الجموع رد اعلى الخطابي في تعليقه سر واية المحدثين له بالكره وقيس بالغائط البول وقول الأرحم
والبرزخي ان البرزخ المفضلين قال الشارح في اليعاب وهو قال وقاعة الطريق اعلاه وقيل صدره وقيل
ما برز منه وهي متقاربة والكره بالظلم ما تخون مقبلاً او مناخلة ومنه قوله في الجموع عنهم ليس كل فظلم
يمنع قضاء الحاجة تحته فقد عذر النبي صلى الله عليه وآله في مسلم ما حذرت تحت حاشية الغنم والاشك ان له ظلاً نعم
يستثنى من ذلك محل المعاصي كالكره والغيبه فلما يكره ذلك فيها بالبول بقوله بتغير الحكم عن ذلك القبيح
بغير الامكان لم يبعد انتهى قوله هو العنصر قال في اليعاب محل كراهته ذلك ان كان نحو الطريق مما حاش
او ملكه او اذن ما ملكه او ظن رضاه بذلك والاحرام جزئياً كما هو ظاهر وكذا يقال في قضاءها تحت
الشجر او في نحو الحجر انتهى قوله وقيل يكره مري التعوط في الطريق ونقاهه في الرومنة واسهلها عن
صاحب العدة واقراه ومثله النادى والوارد كما اشار اليه العنصرى كالخطابي للاخبار الصعبة تحيد
من سائر نسخته اي بفتح المهلهة وكسر الخاء العجمية وهو الغائط على طريق عامر من طرق المسلمين
فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وصوب التحريم الا ذريه واطال في الاستدلاله قال الشارح في
اليعاب وهو منجته من حيث الدليل لكن النقول الكراهة قوله اي من شأنها ذلك كما يشترط وجود
الثمرة بالفعل بل يكون ان تكون من شأنها ان تحرق في المطلب لابن الرفعة قال في اليعاب الكراهة فيما اذا
لم تكن مثمرة وعادتها ان تثمر اخف انتهى وفي حواشي شرح المنهج لابن قاسم يعطى ذلك ما من شأن
نوعه يثمر لكنه لم يبلغ اوان الاعمار عادة كالودي الصغير وهو ظاهراً ما لم يعلم ان الماء بظهر المكان قبل
وقت الثمرة انتهى قوله ولو ما حاشه لم اقف في ذلك على خلاف وفي الحاشية من لار كشي قال النووي في نكت التبيين
ولا فرق بين ان تكون الاشياء ملكك او يباحها انتهى وقوله حكمة نشأ من الملكة وملك غيره نعمان
كانت الثمرة لغيره وغلب على فظلم سقوطها على الخارج وتخصها به لم يبعد التحريم ثم قال في القوت وتجب
الحزم بالتحريم ان كان في ذلك دخول رض الغيرة وشك في رضاه انتهى وكذا غيرهم ممن تعز ذلك لم
يكونوا اخلافاً وفي شرح اليعاب للشارح ولو كانت الارض له والثمرة لغيره فالذي يجره عدم الحرمة
خلال ما يرويه كلام القوي لما مر ان التخصيص غير متيقن وبجته الرافعي ان كراهة البول اشده لانه قد يصفى
وقد يصفى فلا يجتنب من غير حلقوا والغائط وهو متنجس من هذه العيشة لكن الغائط اشده من حيثية اخرى
وهوان النفس تهاب اكلاما اصابعه ولو جرد غسله بخلاف ما اصاب به البول فانها قد تعادلت ذلك الى ان
قال ومن ما يعلم منه ان التهاطل وما تحتها مباح يكره قضاء الحاجة تحتها فالمراد التي لها نظرها كراهة
من جهتين وغيرها فيها كراهة من جهة واحدة انتهى قوله الان يقول الخ كذا في الامداد قال في التفتة
عقبه وفي غيره نظراً لظلمته وفي اليعاب له الذي ينبغي ان ينتفع بها باسمه او غيره كما في كقول وان التعليل

في قوله في طريق الناس قال في التفتة المراد هنا كل ما يقصد لغرضه كعبشة او مقبلة فيكم ذلك ان اجتمعوا لجئوا والا فلا انتهى وقيد الطريق في اليعاب بالمسلك قال الشارح في شرحه دون المحبوس قوله لما صح هو في صحيح مسلم قوله وقسرها اي حيث قالوا وما للمعائن قال الذي يتخلى في طريق الناس وفي ظلمهم وفي طريقة السلطن ويحاسبهم والمعائن محمولان عن المعائن المعبأة وتجليها المعن عابدة اضمين لهما بما في قوله وفي سرواية اللعائن الثلاث هي في ايدى داود وغيره باسناد جيد انقول المعائن الثلاث البرزخ في الموارد وقاعة الطريق والظلم والمعائن مواضع اللعن والموارد طريق الماء والبرزخ التعوط وما في مسكوة على المختار وما في التفتة في الغنما ذكر في الجموع رد اعلى الخطابي في تعليقه سر واية المحدثين له بالكره وقيس بالغائط البول وقول الأرحم والبرزخي ان البرزخ المفضلين قال الشارح في اليعاب وهو قال وقاعة الطريق اعلاه وقيل صدره وقيل ما برز منه وهي متقاربة والكره بالظلم ما تخون مقبلاً او مناخلة ومنه قوله في الجموع عنهم ليس كل فظلم يمنع قضاء الحاجة تحته فقد عذر النبي صلى الله عليه وآله في مسلم ما حذرت تحت حاشية الغنم والاشك ان له ظلاً نعم يستثنى من ذلك محل المعاصي كالكره والغيبه فلما يكره ذلك فيها بالبول بقوله بتغير الحكم عن ذلك القبيح بغير الامكان لم يبعد انتهى قوله هو العنصر قال في اليعاب محل كراهته ذلك ان كان نحو الطريق مما حاش او ملكه او اذن ما ملكه او ظن رضاه بذلك والاحرام جزئياً كما هو ظاهر وكذا يقال في قضاءها تحت الشجر او في نحو الحجر انتهى قوله وقيل يكره مري التعوط في الطريق ونقاهه في الرومنة واسهلها عن صاحب العدة واقراه ومثله النادى والوارد كما اشار اليه العنصرى كالخطابي للاخبار الصعبة تحيد من سائر نسخته اي بفتح المهلهة وكسر الخاء العجمية وهو الغائط على طريق عامر من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وصوب التحريم الا ذريه واطال في الاستدلاله قال الشارح في اليعاب وهو منجته من حيث الدليل لكن النقول الكراهة قوله اي من شأنها ذلك كما يشترط وجود الثمرة بالفعل بل يكون ان تكون من شأنها ان تحرق في المطلب لابن الرفعة قال في اليعاب الكراهة فيما اذا لم تكن مثمرة وعادتها ان تثمر اخف انتهى وفي حواشي شرح المنهج لابن قاسم يعطى ذلك ما من شأن نوعه يثمر لكنه لم يبلغ اوان الاعمار عادة كالودي الصغير وهو ظاهراً ما لم يعلم ان الماء بظهر المكان قبل وقت الثمرة انتهى قوله ولو ما حاشه لم اقف في ذلك على خلاف وفي الحاشية من لار كشي قال النووي في نكت التبيين ولا فرق بين ان تكون الاشياء ملكك او يباحها انتهى وقوله حكمة نشأ من الملكة وملك غيره نعمان كانت الثمرة لغيره وغلب على فظلم سقوطها على الخارج وتخصها به لم يبعد التحريم ثم قال في القوت وتجب الحزم بالتحريم ان كان في ذلك دخول رض الغيرة وشك في رضاه انتهى وكذا غيرهم ممن تعز ذلك لم يكونوا اخلافاً وفي شرح اليعاب للشارح ولو كانت الارض له والثمرة لغيره فالذي يجره عدم الحرمة خلال ما يرويه كلام القوي لما مر ان التخصيص غير متيقن وبجته الرافعي ان كراهة البول اشده لانه قد يصفى وقد يصفى فلا يجتنب من غير حلقوا والغائط وهو متنجس من هذه العيشة لكن الغائط اشده من حيثية اخرى وهوان النفس تهاب اكلاما اصابعه ولو جرد غسله بخلاف ما اصاب به البول فانها قد تعادلت ذلك الى ان قال ومن ما يعلم منه ان التهاطل وما تحتها مباح يكره قضاء الحاجة تحتها فالمراد التي لها نظرها كراهة من جهتين وغيرها فيها كراهة من جهة واحدة انتهى قوله الان يقول الخ كذا في الامداد قال في التفتة عقبه وفي غيره نظراً لظلمته وفي اليعاب له الذي ينبغي ان ينتفع بها باسمه او غيره كما في كقول وان التعليل